

الأردن ومصر يخفان من وطأة نقص الكهرباء والغاز في لبنان

وأوضح المصدر أن الخطة تقضي بأن يتم إمداد لبنان بجزء من هذه الطاقة عبر الأراضي السورية، وكذلك بجزء من الغاز المصري الذي يمكن استخدامه لتشغيل معامل لإنتاج الكهرباء في لبنان تعمل على الغاز.

وكان العراق قد بدأ مطلع هذا العام في توريد شحنات تقدر بنحو نصف مليون طن من زيت الوقود بأسعار الأسواق العالمية أي بنحو 325 دولارا للطن وذلك في مسعى لحل مشكلة توليد الكهرباء التي تفاقمت العام الماضي مع أزمة شح الدولار وتخبط الحكومات المتعاقبة في معالجة هذه المعضلة الأتلية.

وعلى وقع انهيار اقتصادي مستمر منذ عامين صنفه البنك الدولي بين الأسوأ في العالم منذ 1850، يشهد لبنان منذ أشهر أزمة محروقات متفاقمة تنعكس بشكل كبير على مختلف القطاعات من مستشفيات وأفران واتصالات ومواد غذائية.

وظهر تأثيرات ذلك حتى على الموردين، فقد أعلنت شركة كورال إحدى أكبر شركات استيراد الوقود وبيعه بالبالاد الخميس الماضي عن توقفها عن العمل وإفقال محطاتها بسبب نفاذ الكميات لديها.

وتشير التقديرات الحكومية إلى أن احتياطات لبنان من الوقود لا تزيد عادة على شهر أو شهرين، لأن الاحتفاظ باحتياطات تكفي ستة أشهر سيكون باهظ التكلفة للبلد الذي تسيره طبقة سياسية متهمة بالعجز والإهمال والفساد.

ونتيجة شح الوقود تراجعت قدرة مؤسسة كهرباء لبنان التي تعاني أصلا من مشاكل مزمنة، على توفير تغذية معقولة لكافة المناطق، ما أدى إلى رفع ساعات التقنين لتتجاوز 22 ساعة يوميا.

وتواجه المنازل والشركات في لبنان انقطاعات يومية للكهرباء تستمر لعدة ساعات بسبب عجز شركة الكهرباء الحكومية عن تلبية الطلب، وهو ما يضطر الكثيرين إلى استخدام مولدات الكهرباء الخاصة التي لم تعد قادرة على تأمين الوقود اللازم لتغطية ساعات انقطاع الكهرباء.

وتقدر حاجيات لبنان من الكهرباء بأكثر من 3 آلاف ميغاواط، لكن المتاح من محطات الإنتاج التابعة لمؤسسة الكهرباء الحكومية لا يتجاوز 1.6 ألف ميغاواط.

ويرجع خبراء العجز الحاصل بسبب مشاكل شبكة التوزيع التي تسبب هدرا كبيرا وكذلك سرقة التيار الكهربائي فضلا عن التلاعب بالعدادات، في بلد أنفق قرابة 30 مليار دولار لتأمين الإمدادات بشكل مستقر منذ انتهاء الحرب الأهلية.



وشسبت وكالة الصحافة الفرنسية إلى مصدر مطلع على الملف لم تكشف هويته قوله إن لبنان "يفاض منذ أكثر من سنة مع المصريين لاسترجار الطاقة والغاز عبر الأردن وسوريا"، مشيرا إلى أن المفاوضات توقفت بسبب العقوبات الأميركية على سوريا وقانون قيصر.

وأوضح أن لبنان سعى بعد ذلك إلى الحصول على "استثناء" من العقوبات نظرا للظروف الاقتصادية والإنسانية التي يمر بها ولوضع قطاع الكهرباء، وأكد المصدر أن شيئا أبلغت عون أن الولايات المتحدة "ستساعد لبنان أولا في موضوع مرور الغاز والطاقة عبر سوريا، وثانيا في المفاوضات مع البنك الدولي لتمويل تكاليف هذا الاسترجار" لكنه لم يذكر قيمة التمويل.

ويستورد الأردن الغاز المصري عبر خط الغاز العربي الممتد من جنوب العريش في شمال سيناء إلى أراضي، ويستخدمه لإنتاج الطاقة الكهربائية التي كان يزود بها سوريا كذلك في الماضي.

اتسعت فرص انفراج أزمة نقص الكهرباء والمحروقات في لبنان بعد أن لاحت بوادر إيجابية للتخفيف من وقع هاتين المعضلتين خلال المرحلة المقبلة على إثر تواصل الولايات المتحدة إلى اتفاق مع الأردن ومصر يقضي بتوفير الإمدادات اللازمة للبلد عبر الأراضي السورية.

بيروت - يتربط لبنان تجسيد الخطة التي تقودها الولايات المتحدة المتمثلة في توريد الكهرباء من الأردن والغاز من مصر مروراً بسوريا أملا في التخفيف من وطأة هاتين الأزمات اللتين جعلتا اللبنانيين يعيشون أسوأ فتراتهم منذ الحرب الأهلية. ويشهد لبنان أزمة في الوقود وسلع أساسية أخرى بسبب عدم فتح خطوط انتمان لاستيرادها في ضوء شح الدولار وتراجع احتياطي المصرف المركزي، حيث تتجاوز فيه قيمة دعم الوقود 3 مليارات دولار سنويا.

وأدت مشكلة نقص المحروقات إلى أزمة في إنتاج الكهرباء، حيث لا تتجاوز ساعات التغذية بالتيار ساعتين يوميا بعد توقف معظم معامل إنتاج الطاقة، مما أثر على عمل كل القطاعات الحيوية.

وقالت الرئاسة اللبنانية في بيان نشرته على حسابها في فيسبوك أن السفارة الأميركية في لبنان دوروفي شيئا أبلغت الرئيس ميشال عون قرار الإدارة الأميركية "بمساعدة لبنان للحصول على إمدادات الطاقة الكهربائية من الأردن".

ونقلت الرئاسة عن شيئا قولها إنه "سيتم تسهيل نقل الغاز المصري عبر الأردن وسوريا وصولاً إلى شمال لبنان"، ويعني هذا التعهد الأميركي عمليا، موافقة واشنطن على استثناء لبنان من العقوبات الدولية المفروضة على سوريا بسبب النزاع القائم على أرضها منذ 2011، والتي تحظر القيام بأي تعاملات مالية أو تجارية معها.

ولم يشر البيان إلى كمية الكهرباء والغاز التي سيتم توريدها، لكن وزيرة الطاقة الأردنية هالة زواني علقت على الأمر قائلة إن "مساعدة لبنان كان في مقدمة المواضيع التي طرحها الملك عبدالله الثاني خلال زيارته الأخيرة للولايات المتحدة".



بصمة أمازون في كل مكان

أمازون تعزز هيمنتها على أسواق تجارة التجزئة المجموعة تعزز تدشين عدد من المتاجر الكبيرة في السوق الأميركية

الصغيرة وفقدان الكثير من الوظائف في أنحاء العالم.

وتشير التقديرات إلى أن حصة التجارة الإلكترونية من جميع مبيعات التجزئة وصلت إلى أكثر من 10 في المئة في الولايات المتحدة ومعظم الدول المتقدمة.

وقد لا تبدو هذه النسبة مخيفة لكن سرعة النمو بمعدلات كبيرة تنذر بإقصاء الكثير من المتاجر وقد يصل الكثير منها إلى مرحلة الانهيار حين لا تعود مبيعاتها كافية لتحقيق الأرباح. وتشكو المتاجر التقليدية في شوارع المدن الأميركية والأوروبية من عدم عدالة المنافسة مع مواقع أمازون، لأنها تدفع الكثير من الضرائب والرسوم البلدية، في حين تتمكن المواقع الإلكترونية من الإفلات منها بسهولة.

المتاجر التقليدية تشكو من عدم عدالة المنافسة مع أمازون لأنها تدفع الكثير من الضرائب والرسوم البلدية

ولا تكف أمازون عن دخول ميادين جديدة، وقد أطلقت خدمة القنوات التلفزيونية المدفوعة الاشتراك في محاولة للدخول في منافسة مع شركات مثل نتفليكس وديزني.

ولم تهمل المجموعة أسواق العالم الأخرى التي لا تزال تجارة التجزئة فيها في بداياتها، مثل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وقد خففت صفقة استحواذ على سوق كوم، أكبر منصة تجارية إلكترونية في الشرق الأوسط والتي تمتلك قاعدة لوجستية كبيرة يمكن أن تساعد أمازون في التوسع في أسواق المنطقة. ويعتقد اقتصاديون أن دخول المجموعة الأميركية إلى المنطقة العربية سيحدث ثورة في واقع التجارة الإلكترونية بمرور الوقت، رغم ضعف البنية التحتية لخدمات توصيل البضائع في العالم العربي.

ومن المتوقع أن تحتاج أمازون لتأسيس خدمات إيصال الطرود في بعض المناطق لضمان توسيع رقعة نشاطها في بعض المناطق التي تخلق حتى من تصنيف واضح للعناوين. وتوجت نجاحات أمازون، مؤسسها جيف بيزوس كاغني أفريقيا العالم في يوليو الماضي حين تجاوزت ثروته 212 مليار دولار بحسب حسابات وكالة بلومبرغ متفوقا على مؤسس تسلا، إيلون ماسك بفارق 32 مليار دولار. ولا تقتصر طموحات بيزوس على التجارة الإلكترونية والبيث التلفزيوني بل امتدت إلى ميادين كثيرة بينها الرحلات الفضائية التجارية.

ينذر توسع مجموعة أمازون في مجال تجارة التجزئة بتحول أكثر تأثيرا في نسيج الأسواق يرى خبراء أنه قد يؤدي إلى اختفاء الملايين من الوظائف ويهدد بانقراض المتاجر ليس في الولايات المتحدة فقط بل وفي أنحاء العالم بعد أن أظهر عملاق وادي السيليكون أنه مصمم على المضي قدما في خطته غير مكترث بالدعوات من أجل كسر سيطرته على هذا المجال.

ويومر - تعزز مجموعة أمازون العملاقة للتجارة الإلكترونية فتح متاجر كبيرة عدة في الولايات المتحدة مواصلة توسعها في مجال البيع بالتجزئة الفعلية والهيمنة بشكل أكبر على تلك الأسواق. ونقلت صحيفة وول ستريت جورنال عن مصادر مطلعة على الملف، لم تكشف عن هويتها، قولها إن أمازون دشنت بالفعل أول متاجرها الكبيرة في ولايتي أوهايو وكاليفورنيا. وهي خطوة تفاقم مخاوف المنافسين في السوق الأميركية من تراجع أعمالهم على نحو غير متوقع. وستمنذ هذه المتاجر على حوالي ثلاثة آلاف متر مربع تقريبا، وهي مساحة صغيرة نسبيا بالمقارنة مع المراكز التجارية الكبيرة المنتشرة في البلد.

ومن المرجح أن تتبع أمازون منتجاتها الخاصة من ملابس ومعدات إلكترونية ومفروشات، كما قد تعرض منتجات علامات أخرى.

وليس هذا المشروع الأول من نوعه لعملاق التجارة الإلكترونية، الذي سبق له أن فتح متاجر "أربع نجوم" ومكتبات "أمازون بوكس". وفي هذه المحلات، تقدم أمازون منتجات منتقاة من أفضل المبيعات على الإنترنت حصلت على أربع علامات من أصل خمس في التقييمات.

ويتمتع المختصون على أن التسوق الرقمي من أكثر القطاعات المستفيدة من الوباء في ظل إقبال المستهلكين على المشتريات عبر الإنترنت نتيجة إغلاق المتاجر الإلكترونية ومخاوف العدوى. وقد اشترت أمازون سلسلة المتاجر الكبيرة في الولايات المتحدة "هول فودز" سنة 2017، في مقابل 13.7 مليار دولار.

بريان أولسافسكي تم إيفاق 66 في المئة من أسطول النقل الجوي في العالم

وتشير التقديرات إلى أن حجم التجارة الإلكترونية بلغت في المتوسط منذ العام 2018 أكثر من 3.1 تريليون دولار عالميا، وهي تنمو بسرعة حتى أن شركة بزنس إنسايدر الأميركية تتوقع أن تبلغ قرابة 6 تريليونات دولار بحلول عام 2024، لكن أمازون استأثرت لوحدها بأكثر من نصف حجم النمو.

وتظهر البيانات أن حصة أمازون من جميع التجارة الإلكترونية في الولايات المتحدة، على سبيل المثال، تبلغ نحو 44 في المئة، وهي تعادل نحو 4 في المئة من جميع مبيعات التجزئة التي تضم المطاعم والحانات والفنادق.

مؤشرات دولية تكشف أرقاما صادمة عن البطالة العربية

وأفاد التقرير بأن عدد الأفراد العاملين في قطاعات حددت بأنها الأكثر عرضة للمخاطر، كالصناعة والضيافة والعقارات والأعمال، يبلغ 39.8 مليون شخص يواجهون خطر التسريح أو تخفيض الأجر وساعات العمل بسبب كورونا.

ووجد التقرير أن النظام والمناهج التربوية لا تتماشى مع احتياجات سوق العمل، ما يؤدي إلى عدم تطبيق المهارات مع هذه الاحتياجات، إذ يعتبر 40 في المئة من أصحاب الشركات أن التعليم غير المناسب يشكل عقبة كبيرة أمام ملء الوظائف الشاغرة بالأشخاص المناسبين.

وأوضحت المدير الإقليمي للدول العربية في منظمة العمل الدولية ربا جرادات أن الجائحة سلطت الضوء على ضرورة معالجة أوجه العجز الموجودة أصلا في سوق العمل بالمنطقة قبل الأزمة الصحية لاسيما تلك التي تؤثر على العمال الأكثر ضعفا وتهميشا.

وقالت "كان تأثير الأزمة دمرا بشكل خاص على الشباب والانشخاص ذوي الإعاقة والنساء والعاملين في القطاع غير الرسمي والمهاجرين واللاجئين".

دول عربية، هي السودان وسوريا ومصر والجزائر والعراق. وقال خبراء الوكالتين الإقليميتين إن "هذا الواقع يكشف بوضوح عن عدم قدرة سوق العمل في المنطقة العربية، وبالأخص القطاع النظامي، على توفير فرص عمل عادلة وكافية".

وأظهر التقرير الأعداد المرتفعة للعاملين في القطاع غير النظامي التي تبلغ حوالي ثلثي إجمالي اليد العاملة العربية، جراء التغيرات الديموغرافية وعدم الاستقرار السياسي وتراجع الاستقرار المالي والنقدي.

والوقت الأمينة التنفيذية للإسكوا رولا دشني الضوء على عدم المساواة بين الجنسين في أسواق العمل العربية الذي يجلي في انخفاض حصة النساء كراتدات أعمال، وفي ندرة المناصب الإدارية العليا التي يشغلها بشكل عام. وشددت على "ضرورة التصدي للتصورات الاجتماعية الثقافية والتمييزية السائدة من أجل تعزيز قدرة المرأة العاملة على التنقل في حياتها المهنية والاستفادة من مستواها التعليمي المتقدم".

لندن - وصف محللون مؤشرات البطالة في المنطقة العربية التي عرضتها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) في تقرير بالتعاون مع المكتب الإقليمي للدول العربية في منظمة العمل الدولية بأنها مفرعة، بعدما شهدت أعلى معدل لها على مستوى العالم.

وحملت تحذيرات الوكالتين الإقليميتين حول احتمال اتساع رقعة البطالة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بسبب ضعف الخطط التنموية في ظل المشكلة الفصحية أخبارا محبطة للحكومات الدول التي وجدت نفسها تائهة بين مواجهة جائحة كورونا وحماية الناس اجتماعيا.

وذكر التقرير الذي يحمل عنوان "نحو مسار منتج وشامل للجميع: إيجاد فرص عمل في المنطقة العربية" أن عدد الأفراد العاملين في هذه المنطقة البالغ 14.3 مليون شخص وهذا من دون احتساب تداعيات جائحة كوفيد - 19.

وبحسب صندوق الأمم المتحدة للسكان، فإن تعداد سكان المنطقة بلغ بنهاية العام الماضي 377 مليون نسمة من إجمالي تعداد سكان العالم البالغ 7.7 مليار نسمة، وأن أكثر من الثلث هي القوى العاملة النشيطة بينما من المرجح أن يبلغ معدل البطالة 12.5 في المئة بنهاية 2021.

ويكشف التقرير عن تناقضات صارخة في سوق العمل، فعلى سبيل المثال، في حين يروج صانعو السياسات للشباب الصغيرة على أنها تساهم في خلق فرص العمل، أبرزت الدراسات أن معدلات التوظيف في هذه المشاريع تشهد في الواقع ادنى نسبة نمو مقارنة بالمشاريع الأخرى وقدرها 1 في المئة سنويا.

وكان التقرير الاقتصادي العربي الموحد الذي نشر في عيد العمال مطلع شهر مايو الماضي قد كشف أن 75 في المئة من العاطلين العرب يتركزون في 5



أم الأزمات العربية